

Distr.: General
17 April 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة أن تشير إلى قرار حكومة ماليزيا
تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات المقرر
إجراؤها في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، تشرف البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم
المتحدة بتقديم التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة ماليزيا دعما لترشيحها (انظر المرفق).
وترجو البعثة الدائمة لماليزيا تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

ترشُّح ماليزيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

- ١ - تولي ماليزيا أهمية عظمى لعمل مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المكلفة، في جملة أمور، بتعزيز الاحترام العالمي لحماية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز أيا كان نوعه وبطريقة عادلة ومتساوية.
- ٢ - وبالنظر إلى التزام ماليزيا القوي بحقوق الإنسان ومشاركتها النشطة في تعزيزها وحمايتها، فإنها واثقة من أنها ستكون قادرة على العمل بشكل فعال وبناء في مجلس حقوق الإنسان. وبذلك تسعى ماليزيا إلى انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ماليزيا وعلاقتها بمجلس حقوق الإنسان

- ٣ - عملت ماليزيا كعضو نشط في لجنة حقوق الإنسان خلال الفترات ١٩٩٣-١٩٩٥، و ١٩٩٦-١٩٩٨، و ٢٠٠١-٢٠٠٣، و ٢٠٠٥-٢٠٠٦، قبل حل اللجنة. وعقب ذلك، انتخبت ماليزيا في مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثاً للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ثم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.
- ٤ - وشاركت ماليزيا، خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، في عقد العديد من الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان المواضيعية والقطرية على السواء، وفي التفاوض الذي أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وإنشاء ولايات جديدة للإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل، وصياغة إعلانات مثل إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.
- ٥ - وظلت ماليزيا تسعى، طوال فترة ولايتها، إلى تعزيز نهج بناء بدلا من اتخاذ نهج مصادم وأيديولوجي إزاء مسائل حقوق الإنسان. ولا تزال ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا بأن هذا النهج القائم على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي هي عالمية وغير قابلة للتصرف، وغير قابلة للتجزئة، ومتراصة، ومتشابكة، أمر أساسي في عمل مجلس حقوق الإنسان. وتعتقد ماليزيا أيضا أن اتباع نهج محوره البشر وغير ميسس إزاء مسائل حقوق الإنسان، استنادا إلى الحوار والتعاون التقني المقبول للجميع، يوفر أفضل السبل لإعمال الطائفة الكاملة لحقوق الإنسان للجميع.

٦ - وماليزيا على ثقة بأن عضويتها في مجلس حقوق الإنسان ستسهم في إثراء نوعية الحوار والتعاون والإجراءات الرامية إلى النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

٧ - وإجمالاً، تعتقد ماليزيا أن مجلس حقوق الإنسان قد ساهم بشكل إيجابي منذ إنشائه نحو إضفاء الطابع المؤسسي على معايير التعاون والتآزر في الجهود العالمية الرامية إلى معالجة مسائل حقوق الإنسان. وستظل ماليزيا ملتزمة، إن هي انتُخبت لعضوية المجلس، بمواصلة تعزيز هذه المعايير والقيم وتقويتها.

٨ - وتؤكد ماليزيا مجدداً إيمانها بآلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أحد أهم الابتكارات التي اعتمدها منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة. وأجرت ماليزيا بنجاح استعراضها الدوري الشامل الأول في شباط/فبراير ٢٠٠٩ واستعراضها الدوري الشامل الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتظل الحكومة ملتزمة بالمشاركة في هذه الآلية وفي الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد وعلى الصعيد العالمي. وفي السياق الوطني، تقرر ماليزيا بالحاجة إلى الرصد المستمر لتنفيذ تلك التوصيات وتحسين تنفيذها، عند الاقتضاء، بغية ضمان استمرار تمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان وممارستها في ماليزيا.

٩ - وبوصف ماليزيا بلداً نامياً على مسار تحقيق وضع الدولة المتقدمة النمو، فهي تعي تماماً الحاجة إلى بناء القدرات وتلقي المساعدة التقنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، تؤمن ماليزيا بأن تعزيز الشراكة العالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في هذا التطور بعدة سبل، من بينها تقاسم المعلومات والتبادلات التقنية.

١٠ - فمنذ فترة طويلة ظل الشمول والتنمية في صميم تحول البلد نفسه. وفي هذا الصدد، تسلم ماليزيا بالروابط بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تمثل معلماً بارزاً والتي اعتمدت مؤخراً والسياق الأوسع لحقوق الإنسان، مع شمول أهداف التنمية المستدامة التي يبلغ عددها ١٧ هدفاً لجميع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً تقريباً. ومن ثم، تأمل ماليزيا أن تعمل جنباً إلى جنب مع سائر أعضاء مجلس حقوق الإنسان من أجل وضع معايير حقوق الإنسان، استناداً إلى الهدف المشترك المتمثل في خطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وعلى غرار العديد من الوفود، تعترف ماليزيا بأن هناك مجالاً للتحسين في مجلس حقوق الإنسان. وخلال فترتي عضوية ماليزيا في المجلس، تعتقد ماليزيا أنها اضطلعت بدور بناء في السنوات الأولى من إنشاء المجلس، وكذلك في استعراض عمل المجلس وأدائه في عام ٢٠١١.

الجهود التي تبذلها ماليزيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني

١٢ - منذ نيل ماليزيا الاستقلال في عام ١٩٥٧، ما فتئت الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تنعكس فيما تصدره من قوانين ولوائح متعددة، استنادا إلى الدستور الاتحادي لماليزيا الذي يوفر الأساس لتلك الجهود.

١٣ - ويتضمن الدستور الاتحادي أحكاما بشأن المساواة والحماية المتساوية أمام القانون. إضافة إلى ذلك، ينص الدستور الاتحادي أيضا على تدابير معينة لضمان النهوض الملائم بأفراد "بوميوترا" (أبناء الوطن)، والشعوب الأصلية، والسكان الأصليين لولايي صباح وساراواك. والغرض من هذه التدابير هو كفالة تمتع تلك الجماعات على قدم المساواة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي الوقت نفسه، يؤكد الدستور الاتحادي مسؤولية الدولة عن حماية المصالح المشروعة للمجتمعات المحلية الأخرى.

١٤ - إضافة إلى ذلك، بينما يعترف الدستور الاتحادي بالإسلام باعتباره دين الاتحاد، فإنه ينص كذلك على جواز ممارسة الديانات الأخرى في سلام ووثام في أي جزء من الاتحاد. وعلى هذا النحو، من الواضح أن القيم الأساسية، التي تشمل الاعتدال والتسامح والتفاهم، المتأصلة في الدستور الاتحادي، توفر البوصلة الأخلاقية للدولة.

١٥ - واتخذت الحكومة مؤخرا تدابير أخرى بقصد تحقيق ديمقراطية ناضجة وحديثة وعاملة وزيادة تعزيز الحرية المدنية في البلد. والحق في التجمع سلميا وبدون أسلحة حق مكفول بموجب المادة ١٠ (٢) (ب) من الدستور الاتحادي، وأوضح قانون التجمع السلمي، الذي سُن في عام ٢٠١٢، ذلك الحق بدقة لمواطني البلد الذين يرغبون في ممارسته.

١٦ - وألغى قانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة)، الذي سُن أيضا في عام ٢٠١٢، ممارسة الاحتجاز الوقائي خارج إطار سلطة المحاكم. وبموجب ذلك القانون، لا يجوز توقيف واحتجاز أي شخص فقط بسبب معتقده السياسي أو نشاطه السياسي. وفي تزامن مع ذلك، تم إلغاء عدة تشريعات تجاوزها الزمن، مثل قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٠، وقانون الإبعاد لعام ١٩٥٩، وقانون الإقامة المقيدة لعام ١٩٣٣.

١٧ - وواصلت ماليزيا إحراز تقدم كبير في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها. وزادت الحكومة مخصصات بناء المدارس الجديدة وما يتصل بها من هياكل أساسية، فضلا عن تجديد المدارس الموجودة في المناطق الريفية الداخلية في جميع أنحاء البلد. وقد بُذلت جهود حثيثة لكفالة تمتع الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بفرص أكبر في الحصول على التعليم.

١٨ - وفي الوقت الحاضر، تسيير ماليزيا على الطريق الصحيح نحو مواصلة كفالة نظام صحي وطني يتسم بالتنظيم، والقدرة على الاستجابة، والشمول. واتخذت أيضا تدابير هامة

نحو كفالة المساواة في الحصول على الرعاية اللازمة، خاصة لفائدة الأشخاص الذين لا يحصلون على دخل أو أصحاب الدخل المنخفضة و/أو الذين يعيشون ضائقة اقتصادية، و/أو المصابين بأمراض مزمنة، و/أو الأشخاص المعاقين عقليا، و/أو الأشخاص في المناطق الريفية أو النائية، بما يشمل السكان الأصليين.

١٩ - ونجحت ماليزيا في القضاء على الفقر الشديد في عام ٢٠١٠، في حين انخفض معدل الفقر العام من حوالي نصف السكان إلى ١,٧ في المائة من السكان وحسب اعتبارا من عام ٢٠١٢. وحققت ماليزيا غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر قبل الموعد المحدد لذلك بوقت طويل، حيث حظيت مبادرات القضاء على الفقر مثل البرنامج الحكومي لمساعدة الفقراء (eKasih) على الاعتراف الدولي من لجنة جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة.

٢٠ - وأدت وتيرة التصنيع السريعة في البلد إلى زيادة التحضر، مما أنشأ ضغوطا مالية أكبر تعوق قدرة الأسر الحضرية المتوسطة الدخل على الحصول على الإسكان جيد النوعية والميسور التكلفة. ولذلك أولت ماليزيا الأولوية لاحتياجات الإسكان لمن يندرجون في فئتي الدخل المنخفض والمتوسط مع وضع أهداف محددة لذلك، بما يشمل بناء وتسليم وحدات الإسكان الميسورة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ومن يندرجون في الفئات المنخفضة الدخل. إضافة إلى ذلك، تقدم ماليزيا مساعدة لتحمل تكاليف الإيجار للأسر الفقيرة في المناطق الحضرية.

جهود ماليزيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

٢١ - تصدّرت ماليزيا أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الإقليمي، لا سيما في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. واضطلعت ماليزيا بدور فعال في إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، مما يدل على ثباتها على اتباع استراتيجيات تطلعية لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت ماليزيا مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآخرين إعلان الرابطة بشأن حقوق الإنسان، الذي أكد من جديد التزام المنطقة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٢٢ - وتواصل ماليزيا دعم عمل الهيئات القطاعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من قبيل لجنة الرابطة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، ولجنة الرابطة المعنية بتنفيذ إعلان الرابطة بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين. وتؤيد ماليزيا أيضا بقوة تدابير مكافحة الاتجار بالبشر من خلال مشاركتها في الاجتماع الوزاري للرابطة بشأن الجريمة عبر الوطنية.

٢٣ - كما ساهمت ماليزيا بنشاط في أعمال حقوق الإنسان بجميع مظاهرها على نطاق العالم. وتعتنق ماليزيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، الفلسفة والمفاهيم والقواعد المنصوص

عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحدد المعيار المشترك الأدنى من حقوق الإنسان لجميع الشعوب وجميع الأمم. وهي صدقت أيضاً على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٤ - وتمشيا مع التزام الحكومة بتنفيذ المبادئ والأحكام المنصوص عليها في هذه الصكوك الدولية، فإنها ظلت تستعرض تدريجياً موقفها استناداً إلى إطارها التشريعي، بما في ذلك الدستور الاتحادي، مما أدى إلى سحب عدة تحفظات على كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠١٠. وأكدت الحكومة من جديد كذلك التزامها بتعزيز وحماية حقوق الأطفال بالانضمام إلى اثنين من البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠١٢، وهما تحديدا البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٢٥ - وتواصل ماليزيا الاضطلاع بدور بناء في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مختلف محافل الأمم المتحدة، مثل اللجنة الثالثة للجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، ومجلس الأمن. كما تلقت ماليزيا زيارات من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، حيث زارها مؤرخا كل من المقررة الخاصة المعنية بالتجارة بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال (٢٠١٥)، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (٢٠١٤)، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (٢٠١٣).

٢٦ - إضافة إلى ذلك، تعمل ماليزيا مع المجتمع الدولي من خلال مشاركتها في العديد من الصكوك المتصلة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، مثل لاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق؛ واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

٢٧ - وفي سياق منظمة التعاون الإسلامي، دعت ماليزيا بقوة لإنشاء اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التي تعزز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المكرسة في مواثيق وإعلانات المنظمة وفي صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، بما يتفق مع القيم الإسلامية.

٢٨ - كما أن ماليزيا تشارك بنشاط في اجتماعات منظمات حكومية دولية أخرى، مثل حركة عدم الانحياز، والكومنولث، والاجتماع الآسيوي الأوروبي، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، حيث تتم مناقشة مختلف مسائل حقوق الإنسان.

التعهدات والالتزامات الطوعية

- ٢٩ - إذا انتُخبت ماليزيا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تتعهد بما يلي:
- المشاركة البناءة في تطور طرائق عمل مجلس حقوق الإنسان لمواصلة تعزيز دوره بوصفه مؤسسة تتسم بالقوة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمصداقية ومكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والحريات الأساسية للجميع على الصعيد العالمي؛
 - مواصلة دعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
 - مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال وضع المعايير التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان؛
 - تنمية روح التعاون داخل مجلس حقوق الإنسان، على أساس مبدئي الاحترام المتبادل والحوار، وبعيدا عن الضغائن والتسييس؛
 - التشجيع على زيادة تناسق عمل مجلس حقوق الإنسان مع وكالات وآليات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا؛
 - تقديم الدعم الفعال للعمل الدولي الرامي إلى تعزيز حقوق الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٣٠ - ومن أجل الوفاء بهذه التعهدات، تلتزم ماليزيا بما يلي:
- تعميق التعاون على الصعيد الدولي في دعم عمل مختلف الجهات الفاعلة والآليات التابعة للأمم المتحدة والمشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل مفوضية حقوق الإنسان؛ والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة سابقا، المدمج الآن مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
 - التمسك بمبدأي الحوار والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة لدفع عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لفائدة جميع الشعوب؛
 - دعم وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية، بسبل منها دعم الجهود الجارية الرامية إلى تفعيل الخطة وتنفيذها؛
 - تبادل أفضل الممارسات والخبرات والإنجازات في مجال إعمال حقوق الإنسان، ومن بينها النهوض بحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، وبشأن القضاء على الفقر، والصحة والتعليم، وذلك مع الأطراف المهتمة بهذه المجالات؛

- المشاركة البناءة مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن يستمر المجتمع الدولي في تهيئة بيئة خارجية داعمة من أجل تهيئة الاستقرار الاقتصادي والازدهار المشترك وتحقيق المكاسب المنصفة من العولمة؛
- الانخراط المستمر مع جميع أصحاب المصلحة لتقييم ورصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- مواصلة العمل على الصعيد الإقليمي مع شركائنا، في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، خاصة مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة، وذلك في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة؛
- مواصلة دعم دور ومهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا، بما في ذلك الأنشطة الجاري تنفيذها مثل تثقيف الجمهور بشأن حقوق الإنسان؛
- تكثيف الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في أوساط جميع شرائح السكان، بمن فيهم المسؤولون عن إنفاذ القانون، وأعضاء الجهاز القضائي، والمسؤولون الحكوميون، وغيرهم من أصحاب المصلحة.